العامة ويعود ويضا لانه ايضا من جملة الحقوق وسوى بين الخصمين جلوسا واقبالا لقوله صلى الله عليه وسلم اذا ابتلى احدكم بالقضاء فليسو بينهم في المجلس والاشارة والنظر ولا يسار احدهما ولا يشير اليه ولا يلقنه حجة للتهمة ولا يضحك في وجهه لانه اغراء على خصمه ولا يمزح مطلقا اي لا يازدهما ولا واحدا منهما ولا غيرهما لانه يزيل مهابة القضاء وهذا احسن مما قال في الوقاية ولا يمزح معه ولا مع غيره ولا يلقنه حجة للتهمة ولا يلقن الشاهد شهادة بان يقول له اتشهد بكذا وكذا لانه اعانة لاحد الخصمين فيكره كتلقين الخصم واستحسنه ابو يوسف فيما لا تهمة فيه لان الشاهد قد يجهل اداب المجلس فكان تلقينه اداء للحق بمنزلة احضار الخصم والتكفيل واذا ثبت الحق على الخصم باقراره او ببينة اوه اى القاضي المؤيد فعه اى دفع الحق فان ابى اى امتنع عن الدفع حبسه بشرط الاباء بعد اوه ولم يرتق بين ما اذا ثبت الحق عليه ببينة او اقرار وفرق بينهما في الهداية فقال اذا ثبت ببينة يحبسه كما ثبت لظهور المطل بانكاره وان ثبت باقراره لم يعجل حبسه اذ لم يعرف كونه مماطلا في اول الوهلة فلعله طمع في الامهال فلم يستمهل المال فاذا امتنع بعد ذلك حبسه لظهور مطله ومثله لكن عن الصدر الشهيد والحق قول الائمة عكسه لانه اذا ثبت ببينة يعتذر ويقول ما علمت انه لي علي دينا الا الساعة فاذا علمت قضيت ولا يتاتى ذلك في الاقرار والاحسن ما ذكر هنا كما قال الزيلعي قدر ما يرى اختلف في تقديره والصحيح انه مفوض الى راي القاضي لان الحبس للايذاء واحوال الناس فيه متفاوتة بطلب ذي الحق الحبس للايذاء واحوال الناس فيه متفاوتة بطلب ذي الحق

متعلق

متعلق بقوله حبسه وكذا قوله فيما ترفعه متعلق به ولان مال حصل له كثمن مبيع وقرض او التزمه بعقد كالمهر المجعل وبدل الخلع ودين الكفالة لان المال اذا حصل في يده ثبت غناؤه به واقراره على التزامه باختياره دليل يساره وفي فتح القدير من الديون للاي لا يحبس ان ادعى العفو او دليل على اليسار الا ان يثبت عزيته عناه فيحبسه قدر ما يراه كما ولان دليل اليسار اذا لم يوجد كان القول لمن عليه الدين وعلى المدعي اثبات غناه فيحبسه ثم يسال عنه فان لم تظهر له مال اطلقه فنظرة الى ميسرة فحبسه بعده يكون ظلما وكم يمنع عما عنه لان ثبوت حقه عليه لا يمنع طلبا لاخر حقه منه ولا تقبل بينة على افلاسه قبل حبسه لانها بينة على النفي فلا تقبل الا تتاييد بؤيد وهو الحبس فبعده تقبل على سبيل الاحتياط وبينة اليسار اولى يعني اذا اقام المدعي بينة على اليسار والمدعى عليه على الاعسار فبينة اليسار اولى لانه عارض والبينة للاثبات واتبه حبس الموسر لان الحبس جزاء الظلم فاذا امتنع من اداء الحق مع القدرة عليه ظهر ظلمه فيجازى بتاييد حبسه لا يحبس لنفقة ماضية لزوجة وولده لانها تسقط بمضي الزمان وان لم تسقط بان حكم الحاكم بها او اصطلح الزوجان عليها فلا يحبس ايضا لانها ليست ببدل عن مال ولا لزمته بعقد على ما ذكرناه بل يحبس في الانفاق عليهما اذا ابى عن الانفاق لان النفقة لحاجة الوقت وفي تركه تضييعها هلاكهما فيحبس لدفع هلاكهما يقضي المراة في غير حدود وقود ولما وان القضاء يستفى من الشهادة وشهادتها جائزة في غيرها

لان في فتح الخان والله يفتح عليه